



ادارة المحافظ الاستثمارية

مفاهيم عامة في المحفظة الاستثمارية واسس ادارتها

مقدمة في المحافظ الاستثمارية

المقدمة

تعد المحافظ الاستثمارية من المواضيع المعاصرة في عالم الاستثمار والمحفظة تطوير لمفهوم الاستثمار لمواجهة الحاجة إلى تكوين محفظة قادرة على استثمار الأموال المتاحة التي ازداد حجمها بشكل كبير بسبب ارتفاع معدلات الفائض من الأموال وشيوع مبدأ التوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال توظيفها في أدوات ومجالات مختلفة في أفضل استثمارات ممكنة لتلبية رغبات المستثمر، وإدارة المحفظة تهدف في زيادة رأسمالها والمحافظة على قيمتها الحقيقية، إضافة إلى تحقيق العوائد بأقل درجة مخاطرة. إذ تتطلب إدارة الموجودات المالية اتخاذ قرارات مهمة في عمليات بيع أو شراء الأوراق المالية وأن كل قرار يؤدي إلى تحقيق ربح أو خسارة إلى المستثمر. إن توظيف الأموال بهدف تحقيق أعظم عائد ممكن خلال فترة زمنية محددة هو هدف مركزي للمستثمر ولغرض صنع القرار يتم اعتماد أدوات تحليل متنوعة ، ان عدد كبير من المتداولين في السوق هم من فئة المضاربين الذين يستخدمون المضاربة أساس في تحقيق أهدافهم الاستثمارية التي هي عبارة عن شراء وبيع الأوراق المالية خلال أيام أو أسابيع ، إن الافتقار إلى الإستراتيجية الاستثمارية الناجحة قد يؤدي إلى إلحاق خسائر كبيرة بالمستثمر ، ولذلك يتطلب الأمر من كل مستثمر تحديد السياسة الإستراتيجية المناسبة لأهدافه والمخاطرة التي يكون مستعدا لتقبلها ، ويلعب مفهوم المحافظ الاستثمارية وأهمية وميكانيكية إدارتها دورا فعال في الاستثمار ، وأكثر المحافظ الاستثمارية تعتمد في اتخاذ قراراتها في النهاية على قرار مدير الاستثمار .

تعد المحافظ الاستثمارية من العلوم المالية الحديثة نسبيا في عالم المال وتأتي أهميتها من طبيعة الأسواق المالية والاقتصادية الحالية التي تتسم بالتغيرات الكبيرة وتأثرها بالظروف الدولية، نظرا لانفتاح اغلب اقتصاديات العالم على بعضها وتعدد الأدوات المالية وتنوعها واختلاف المشاكل التي يواجهها المستثمر، وتلعب المحافظ الاستثمارية دورا فعال في تخفيض المخاطرة التي يتعرض لها المستثمر انطلاقا من نظرية التنويع الذي تقوم على أساسه المحفظة.

مفهوم وتعريف المحفظة الاستثمارية

أولاً نشأة المحفظة الاستثمارية

يعد عام (1952) هو عام بداية ظهور المحفظة عندما قام العالم الاقتصادي ماركويتز بوضع الأسس لنظرية المحفظة الاستثمارية وقد قدم ماركويتز أول فكرة عن المحفظة ونشر بحث سمي "اختيار المحفظة" وبين به كيف يتم بناء المحفظة الاستثمارية المثلى التي تحقق عائد متوقع أعلى مع مستوى معين من المخاطرة. فقد استند في نظريته على عدة فروض فيما يتعلق بسلوك المستثمر وعلى وفق الآتي:-

1. ينظر المستثمر إلى التوزيعات الاحتمالية للعائد المتوقع من كل بديل خلال فترة زمنية محددة
2. يعظم المستثمر المنفعة المتوقعة للفترة الواحدة ويمتلك منحني منفعة مضمونة
3. المستثمر يقيم المخاطرة على أساس العائد المتوقع.
4. قرارات المستثمر تستند على العائد والمخاطرة، ومنحنيات المنفعة دالة للعائد المتوقع وتباين أو (الانحراف المعياري) لذلك العائد .
5. عند مستوى معين من المخاطرة، يفضل المستثمر العائد الأعلى، وعند مستوى من العائد المتوقع، يفضل المستثمر المخاطرة الأدنى.

وقد طور شارب نظرية المحفظة عام (1962) باستخدام تقنية أخرى سميت بنموذج المؤشر الواحد حينما تكون الأوراق المالية المتاحة كبيرة العدد وتم طرح السؤال التالي وهو ماذا سيحصل عندما يتم اعتماد نظرية المحفظة الاستثمارية المثلى لكافة المستثمرين وكيف يؤثر ذلك على أسعار الأوراق المالية في السوق المالي، وفي ضوء ذلك طور شارب ولنتر عام (1966) نموذج عرف باسم نموذج خط تسعير الموجودات الرأسمالية وأصبح معيار لقياس كفاءة المحفظة الاستثمارية ، بعدها طور روس عام (1976) النموذج نموذج الأسعار المرجحة الذي يقوم على أساس اختيار البدائل من بين الأوراق المالية بالمقارنة بين العائد والمخاطرة ، فعندما تتساوى العوائد سوف يتم اختيار الأوراق المالية الأقل مخاطرة وهكذا ، وتوالت الإضافات لنظرية المحفظة خلال الفترة اللاحقة لفترة السبعينيات من القرن العشرين وخاصة بعد التطورات الاقتصادية وارتفاع قيمة الفوائض المالية لدى الشركات والبنوك والصناديق المشتركة، وتم إنشاء شركات الاستثمارات المالية التي تدير الأموال من خلال صناديق أو محافظ بهدف توظيف هذه الأموال توظيفا امثل.

وتوسع استخدام نظرية المحفظة ليشمل البنوك التي تتراكم لديها المدخرات من جميع القطاعات والشرائح وتقوم باستثمارها في مختلف الأدوات ومن أهمها الأوراق المالية المتاحة في السوق المالي، ومع تطور دور البنوك في الاستثمار تم تأسيس صناديق الاستثمار المشتركة في بداية الستينيات من القرن العشرين لتتخصص في الاستثمارات المالية وقد أفلس البعض منها بسبب سوء إدارتها فيما نجح القسم الآخر الذي اعتمد الأساليب العلمية السليمة في إدارة المحفظة والاستثمارات وعلى أثر ذلك نمت وتوسعت هذه الصناديق وتكونت شركات الاستثمارات المالية. تهدف إدارة المحفظة الاستثمارية إلى تجميع الأوراق المالية المفردة المتنوعة في محفظة استثمارية واحدة وإيجاد علاقة تربط بين عائد هذه الأوراق المالية ومخاطرتها التي تقاس بمقدار التغير في هذه العوائد، ويمكن حساب عوائد المحفظة ككل من خلال قياس العائد الموزون بالأوزان النسبية حسب نسبة مساهمة كل ورقة مالية في رأسمال المحفظة، وبعد إضافة أوراق مالية متنوعة العوائد والمخاطرة إلى تلك المحفظة.

ثانياً مفهوم وتعريف المحفظة

المحفظة عبارة عن أداة مركبة من مجموعة من الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية الأخرى أو هي مجموعة من الموجودات التي يمتلكها المستثمر وقد تكون هذه الأدوات موجودات حقيقية أو مالية بهدف الحصول على أكبر عائد بأقل درجة مخاطرة وأن تتلائم أهداف المحفظة مع رغبة المستثمر سواء أكان مستثمر محافظ أو مضارب أو رشيد، وتخضع المحفظة الاستثمارية لإدارة المحفظة التي قد تكون هي مالكة المحفظة أو تعمل بأجر لدى مالكيها. ينطلق مفهوم المحفظة من طبيعة سلوك المستثمر وقراراته فيما يتعلق بالموازنة بين العائد والمخاطرة والاتجاه نحو تعظيم المنفعة من خلال تفضيل العائد الأعلى بمخاطرة عند حدّها الأدنى ويعتبر قرار التنويع من القرارات الهامة التي تتخذها المحفظة الاستثمارية ويعتمد التنويع على تحديد والمزج بين الأدوات المختارة من خلال تحديد العائد المتوقع والمخاطرة لكل أداة استثمارية يتم اختيارها.

إن التنويع هو جوهر نظرية المحفظة الاستثمارية وعلى إدارتها أن تحدد أسلوب التنويع لتحقيق مفهوم الاستثمار الأمثل للموارد المالية وصولاً إلى المحفظة المثلى التي تحقق أهداف المستثمر. وتعتمد نظرية المحفظة في إدارتها على نظرية المنفعة الحدية للمستهلك التي تصور سلوك المستهلك بالرشد الاقتصادي في الإنفاق استناداً إلى منحنيات المنفعة التي توازن بين الدخل والإنفاق والحصول على أكبر منفعة ممكنة وعند اختيار المحفظة الاستثمارية فهو أيضاً ووفق نفس هذا المفهوم يوازن بين العائد والمخاطرة باتجاه

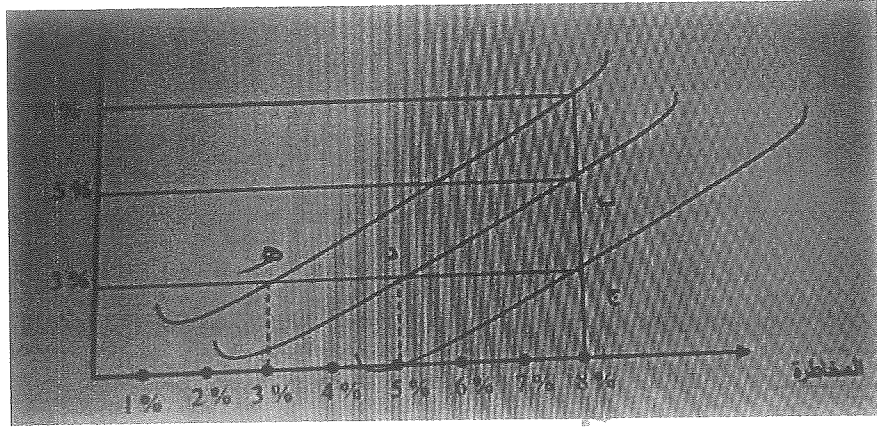
تعظيم الثروة وتجنب المخاطرة. إن جوهر هذه الفروض، هو المنفعة الحدية للاستثمار التي في ضوءها تم صياغة نظرية المحفظة، حيث تصف هذه النظرية المستثمر بالرشد والعقلانية عند المفاضلة بين الاستثمارات المتاحة أمامه، نظرية المحفظة نظرية معيارية تهتم بالقرارات الرشيدة للمستثمر، من حيث الموازنة بين العائد والمخاطرة، عبر التوصل إلى أفضل منفعة (تعظيم العائد) من دون أية زيادة في المخاطرة، أو تدنية المخاطرة عند مستوى معين من العائد. استمدت نظرية المحفظة أفكارها الأساسية من نظرية المنفعة أو سلوك المستهلك التي تصف المستهلك بالرشد والعقلانية في إنفاق دخله طبقاً لمنحنيات المنفعة. أي أن المستهلك يوزع دخله بين أكبر كمية من السلع والخدمات لتحقيق أكبر منفعة أو إشباع ممكن طبقاً لمبدأ تناقص المنفعة الحدية. والمثال الآتي يشير إلى ذلك بوضوح.

الجدول رقم (1) يعرض مستويات الدخل والوحدات التي يمكن إنفاقها مقابل الحصول على منفعة عند كل مستوى من مستويات الدخل.

الجدول (1) تناقص المنفعة الحدية لدخل المستهلك

الدخل	الوحدات	المنفعة الحدية
0	0	0
500	8	8
1000	13	5
1500	16	3
2000	18	2

يتضح من الجدول أن المنفعة الحدية تقيس الزيادة أو النقصان بالمنفعة نتيجة للزيادة أو النقصان في الدخل. وفي ضوء مبدأ تناقص المنفعة الحدية، فإن المستثمر في إطار نظرية المحفظة يتجنب المخاطرة محاولاً تعظيم ثروته لاسيما تلك المخاطرة القابلة للتنويع وله منحنيات تفضيل تعكس العلاقة بين العائد والمخاطرة، وهما العاملان الرئيسان في نظرية المحفظة. الشكل رقم (1) يوضح آلية انتقال المستثمر من منحنى إلى آخر لتجنب المخاطرة وتعظيم الثروة.



الشكل (1) تفضيل المستثمر للمخاطرة والعائد مع إطار نظرية المحفظة

إذ بإمكان المستثمر الانتقال من النقطة (ج) إلى النقطة (أ) عند مستوى واحد من المخاطرة، كما أنه بالإمكان الانتقال من (ج) إلى (د) أو (هـ) لتخفيض المخاطرة عند مستوى واحد من العائد وهكذا يمكن للمستثمر التحرك على هذه المنحنيات في ضوء تفضيلاته للعائد والمخاطرة. مما تقدم يتضح أن المستثمر في إطار نظرية المحفظة يعظم من منفعة في ضوء تنويع محفظته. وعليه فإن مبدأ التنويع يمثل القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر في تخصيص أمواله بين عدد من الأوراق المالية ذات الدرجات المختلفة من المخاطرة، بهدف توزيع المخاطر التي تتعرض لها المحفظة وجعلها عند أدنى مستوى لها وبهذا الصدد نعاود القول أن المخاطرة التي يتعرض لها المستثمر هي النظامية وغير النظامية، فالتنويع في إطار المحفظة يعمل على تدنية المخاطرة غير النظامية إلى حدودها الدنيا، بحيث تبقى المخاطرة النظامية المقاسة بمعامل بيتا المؤشر المرجح على المحفظة والتي لا يمكن لمبدأ التنويع التخلص منها.

أن مبدأ التنويع الذي قدمه ماركويتز يعد أسلوب علمي متقدم وأكثر فاعلية من أساليب التنويع الأخرى (البسيط، القطاعي). فقد أوضح ماركويتز بأن حساب معاملات الارتباط بين عوائد الأوراق المالية المكونة للمحفظة هو الأسلوب الأفضل في اختيار مكونات المحفظة وتخفيض مخاطرتها، حيث أكد على أن معامل الارتباط بين سهمين يكون ما بين (+1، صفر، -1) وأن أعلى عائد يتحقق للمحفظة عندما يكون معامل الارتباط سالبا بين السهمين. والارتباط السالب يعني أنه إذا ارتفع عائد السهم الأول ينخفض عائد السهم الثاني بذات النسبة. لذلك يطلق على تنويع ماركويتز بالتنويع الكفوء، ومبدأه، أن اختيار مكونات المحفظة يكون طبقا لمعاملات الارتباط فيما بينها، والتباين الذي يؤدي إلى تخفيض مخاطرتها.

ويمكن ان تعرف المحفظة الاستثمارية بأنها أداة مركبة من أدوات الاستثمار , تتكون من موجودين أو أكثر و تخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة ، وقد يكون مدير المحفظة مالكا لها كما قد يكون مكلفاً بالإدارة وحينئذ ستتفاوت صلاحياته في إدارتها وفق شروط العقد المبرم بينه وبين المالك، وتختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع موجوداتها فيمكن أن تكون جميع موجوداتها حقيقية - كما أشرنا سابقا - مثل الذهب، العقار والسلع، ويمكن أن تكون جميع موجوداتها مالية كالأسهم و السندات وأذونات الخزينة.

أهمية وأهداف المحافظ الاستثمارية

أولاً أهمية المحافظ الاستثمارية

إن التطور الذي حصل في طبيعة الأدوات الاستثمارية وما تتطلبه من خبرات كبيرة في إدارتها ، إضافة إلى توفر الفوائض المالية لدى الشركات والمستثمرين الأفراد وتطور مفاهيم التوظيف الأمثل للأموال لدى مختلف الشركات بمختلف القطاعات وكذلك الحال لدى الأفراد ، وتوسع عمل بنوك الاستثمار والصناديق المشتركة أدى إلى أن يكون ذلك سبب في زيادة أهمية المحافظ الاستثمارية كما إن طبيعة بعض المؤسسات تتطلب أن يكون لديها محافظ استثمارية مثل شركات التأمين والمؤسسات غير الربحية والشركات الاستثمارية وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار تعمل هذه الوحدات على توفير السيولة وتحقيق الأرباح لزيادة إمكاناتها المالية مما يستلزم تكوين محافظ استثمارية لاستثمار الفوائض من رؤوس أموالها وللفتترات التي تساعد في الحصول على عائد وتوفير السيولة في الوقت نفسه . وتأتي أهمية المحفظة للأسباب الآتية:-

1. ارتفاع السيولة والفوائض المالية لدى المستثمرين الأفراد والشركات.
2. توسع نشاط صناديق الاستثمار المشتركة ومحافظ المؤسسات المالية كشركات التأمين والبنوك. و وحدات الضمان الاجتماعي، وتنوع الأدوات الاستثمارية المتاحة الدولية والمحلية.
3. التوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة والاهتمام بتحقيق العوائد لهذه الموارد بأدوات استثمارية قصيرة أو طويلة الأجل.

ثانياً أهداف إدارة المحفظة الاستثمارية

من اهم أهداف المحفظة الاستثمارية هو تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطرة مع توفر عنصر السيولة أي إدارة الأموال بأقل خسائر ممكنه وعليه فإن أهم هدف لإدارة المحفظة هو الموازنة بين العائد والمخاطرة وفيما يأتي أهم أهداف المحفظة:-

1. المحافظة على رأس المال الأصلي للمحفظة إذ بالرغم من أن عملية الاستثمار في الأوراق المالية تعني الاستعداد لتقبل المخاطرة الا أن هذا الاستعداد يجب أن يبتعد عن المخاطرة برأسمالها الأصلي، كما ينبغي الاهتمام بموضوع المحافظة على القيمة الحقيقية لرأسمال المحفظة والذي يعد أحد أهم الأهداف التي تحققها إدارة المحفظة وهذا الهدف يتماشى مع رغبات المستثمرين في زيادة رأس المال وهو من أهم الأهداف الذي يجب أن تحققها إدارة المحفظة الاستثمارية .
2. تحقيق العائد الأمثل للمحفظة بأقل مخاطرة ممكنه.
3. الحفاظ على قدر من السيولة من خلال الاستثمار في أدوات لها القابلية على التحويل إلى نقد بدون خسارة مع سهولة التحويل إلى نقد لمواجهة احتمالات العسر المالي والتعثر لدى شركات الاستثمار التي تعتمد نظرية المحفظة في إدارة أموالها
4. تأمين الحصول على دخل جاري لتلبية احتياجات المستثمرين وفقاً لحاجاتهم ولتسديد مصاريفها التشغيلية.
5. توليف الأوراق المالية من الأسهم أو السندات بنسبة مساهمة كل ورقة مالية في رأسمال المحفظة أي تحديد الأوزان النسبية ، والتنويع أحد أهم أهداف المحفظة الاستثمارية وإدارتها .

ثالثاً العوامل المؤثرة في المحفظة الاستثمارية

لغرض الوصول إلى بناء محفظة استثمارية مثلى لابد من الاخذ بالاعتبار المحددات والعوامل التي تؤثر على بناء هذه المحفظة، وإذا كنا نرغب في تكوين محفظة جيدة فمن الأنسب التركيز على النمو طويل الأجل .

المحدد الأول:- في المحفظة الاستثمارية هو أهمية نمو رأس مال المحفظة، أي المعدل الذي يتزايد فيه رأسمال المحفظة خلال فترة الاستثمار في الأوراق المالية المكونة لهذه المحفظة، فإذا كان الهدف الوصول إلى زيادة رأسمال المحفظة بعد فترة قصيرة فإننا نبحث عن فرصة توفر لنا معدل نمو ثابتاً وآمناً يحقق هذا الهدف . أما إذا كنا نرغب الاستثمار طويل الأجل فبإمكاننا أن نضع رأسمال المحفظة في الأوراق المالية التي يمكن أن تقدم لنا معدل نمو عالي خلال مدة طويلة من الوقت.

إن الاستثمار في الأوراق المالية الطويلة الأجل يتأثر بالعديد من المخاطر مثل معدل التضخم، وأن ما يهم هنا ليس تباطؤ معدلات النمو خلال فترة معينة من الوقت وإنما إذا كنا نحقق معدل نمو مرتفعا مع مرور الوقت.

والمحدد الثاني:- العائد أو نمو الأرباح والعوائد الناتجة عن الاستثمار في الأوراق المالية، ويمكن أن يختلف في أهميته اعتمادا على طبيعة الورقة المالية والهدف من الاستثمار فيها. فالسندات يمكن أن تعطى فائدة بنسبة مئوية ثابتة أما السهم فهي يحقق عائدا متغيرا، وإذا كنا نستثمر لأجل طويل فإننا قد نبحث أيضا عن استثمارات تعطي عائدا ملائما بحيث يمكننا ذلك من تحقيق الرضا على قيمة استثماراتنا .

والمحدد الثالث:- هو المخاطرة أي احتمال خسارة بعض أو كل استثماراتنا، فكل مستثمر لديه مستوى مختلف من المخاطرة يقبل به فالمستثمرون المحافظون سوف يبحثون عن فرص تقدم لهم بعض الأدوات تمكنهم من السيطرة على عوائدهم، مثل سندات التوفير ذات المعدل المضمون من العوائد . وقد يختار المستثمرون المحافظون أن يتركوا بعض الفرص ذات النمو العالي، وذلك للمحافظة على نقودهم في استثمارات بمعدل عوائد مضمونة بدرجة أكبر وهناك قوى كثيرة تؤثر على مستوى المخاطرة منها أسعار الفائدة المتغيرة فعندما تنخفض أسعار الفائدة يرتفع سعر السهم وبالعكس بالنسبة للاستثمار في السندات. وكذلك فإن رأسمال المحفظة المستثمر في الأسهم العادية سوف يتحمل بعض المخاطرة، فمثال عندما يكون هناك رواج اقتصادي عندها تكون الأرباح جيدة للشركة وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع عائد أسهمها وقد يعني ذلك أيضا ارتفاع قيمة الأسهم، أما في حالة الركود الاقتصادي أو إذا تعرضت الشركة المصدرة للأسهم لظروف خاصة بها مثل سوء الإدارة أو تقادم السلع والخدمات التي تقدمها فإن سعر السهم قد ينخفض.

إن توقع تحمل جزء من المخاطرة يعني ثبات استثماراتنا خلال فترة الانكماش في قيمة الأسهم، على أساس أن السعر سوف يعود للارتفاع، وأن قيمة أسهمنا سوف تحتفظ بمعدل نمو عال بمرور الوقت . وقد يقبل المستثمرون لأجل طويل أن يتحملوا قدرا محددا من عدم الثبات لغرض تحقيق هدفهم النهائي بالحصول على عائد عالي . وبسبب جميع هذه العوامل فإن مقدار النمو والعائد والمخاطرة سوف تتغير خلال فترة الاستثمار في المحفظة ، وإن وجود خطة استراتيجية لإدارة أموال المحفظة الاستثمارية مبنية على أساس صحيح هو المفتاح لتأمين المحافظة على الأموال المستثمرة وتحقيق النمو والعائد المطلوب بحيث يمكنك تقييم الوضع المالي الراهن وبناء خططنا واختياراتنا المستقبلية اعتمادا عليه

بحيث تكون استثماراتنا طويلة الأمد وواقعية لبناء المحفظة الكفوءة التي تحقق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطرة محسوبة.

ولغرض بناء محفظة استثمارية مثلى لابد من أن الأخذ بالاعتبار الالتزام بالعناصر الآتية أثناء وبعد عملية البناء للمحفظة وهي :-

1. الاعتماد على رأس المال الخاص بالمحفظة في تمويل استثماراتها دون اللجوء إلى الاقتراض من الغير.
2. يجب أن تكون توليفة الأوراق المالية ملائمة لأهداف المحفظة وبالمخاطرة التي تحددها إدارة المحفظة وان يكون التنوع بين أوراقها ذو معامل ارتباط سالب، فتتكون المحفظة مثلاً من أسهم الشركات منخفضة المخاطرة بعد أن تحدد إدارة المحفظة مستوى المخاطرة التي يقبل بها المستثمر، ويحتوي الجزء الآخر على الأسهم ذات المخاطرة العالية والتي يكون عائدها مرتفعاً وتكون المخاطرة أيضاً وفقاً لقدرة المستثمر لتحملها.
3. يجب تحديد دورة الاستثمار أي الفترة الزمنية للاستثمار مسبقاً، أو يتم اختيار أنواع الاستثمارات التي تتلاءم مع تلك المدة أي هل هي استثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل؟
4. إمكانية إجراء التغييرات في مكونات المحفظة إذا ما تغيرت الظروف الاقتصادية أو ظروف الشركات أو القطاع الذي تنتمي إليه الأوراق المالية في المحفظة وبشكل يسمح لها بتحمل مخاطرة أكبر أو بالعكس حسب ظروف السوق أو إذا ما اتضح انخفاض أداء أحد الأسهم بصورة ملفتة، أو قد تتحسن القيمة السوقية لعدد من الأسهم التي تتكون منها المحفظة لترتفع قيمتها النسبية بشكل يؤدي إلى زيادة مستوى مخاطرة المحفظة عما هو مخطط له بحيث تصبح إعادة هيكلة مكونات المحفظة أمراً ضرورياً.
5. تحقيق مستوى ملائم من التنوع بين القطاعات التي تتشكل منها الأوراق المالية داخل المحفظة، فمن الخطأ تركيز الاستثمارات في أسهم شركة واحدة حتى إن كان رأس المال المستثمر صغيراً، وهذا يتمثل في الحكمة القائلة (لا تضع ما تملكه من بيض في سلة واحدة)، فكلما زاد تنوع الاستثمار في قطاعات مختلفة أدى إلى انخفاض المخاطرة، فمثلاً محفظة مكونة من أسهم ثلاث شركات مختلفة القطاعات تكون أقل مخاطرة من محفظة فيها أسهم شركتين فقط وهكذا.
6. ظروف للمستثمر من حيث العمر والوضع الاجتماعي وحالته الصحية ومعدل دخله وطبيعة النظام الاقتصادي ومنحنى الاستهلاك وسلوكياته ومدى تقبل فكرة المخاطرة.

أنواع المحافظ الاستثمارية

تتنوع المحافظ الاستثمارية في ضوء مكوناتها التي تتحدد بعد وضع أهداف المستثمرين أو إدارة المحفظة ويسعى المستثمر في المحافظ الاستثمارية إلى تحديد الأهداف لكي تقوم إدارة المحفظة بعكس هذه الأهداف بأدوات استثمارية ملائمة لتحقيق هذه الأهداف بشكل واضح ودقيق وحسب الأولويات التي يطمح إليها المستثمر وعليه ستكون لدينا أنواع متعددة من المحافظ الاستثمارية أهمها محافظ العائد ومحافظ الربح ومحافظ الاستثمارات المتنوعة وفيما يأتي شرح مفصل لكل نوع .

1. محافظ الدخل أو العائد

هي تلك المحافظ التي تهدف إلى تحقيق أعلى عائد بأقل درجة من المخاطرة وتحصل على الدخل النقدي من الأوراق المالية التي يحتفظ بها المستثمر في محفظته لأغراض تحقيق العائد من الفوائد التي تدفع للسندات أو التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة أو الأسهم العادية ذات المخاطرة المنخفضة. وعلى هذا فإن وظيفة محافظ العائد هي تحقيق أعلى معدل للدخل النقدي الثابت والمستقر للمستثمر وتخفيض المخاطرة بقدر الإمكان . وأكثر أنواع الأسهم العادية التي يحتفظ بها في مثل هذه المحافظ هي أسهم الدخل التي تهدف إلى تحقيق دخل جاري وفي ضوء هذا الهدف فإن إدارة هذه المحافظ تتجه نحو اختيار أسهم الشركات الكبيرة وتسمى محافظ ذات إيرادات بطيئة ولا تتطلب مثل هذه الأسهم متابعة مستمرة . وتسمى أيضا بصناديق الدخل وهي تناسب المستثمرين الراغبين في عائد من استثماراتهم لتغطية أعباء المعيشة، وهي تلك المحافظ التي تهدف إلى تحقيق دخل جاري من مصادر ذات درجة مخاطرة منخفضة تتلائم مع أهداف المستثمر المحافظ ولذلك تركز في استثماراتها على السندات بمختلف أنواعها وتتجه إدارة هذه المحافظ نحو اختيار سندات الحكومة أو الشركات الكبيرة والتي لا تتعرض لتقلبات كبيرة وهناك مؤشرات تصدرها البيوت المالية والشركات المتخصصة في السوق تمنح تصنيف للسندات حسب المركز الائتماني للجهات المصدرة لها فالسندات الحكومية تتمتع بعائد ثابت و مضمون لان الحكومة لا تشهر إفلاسها و يفضلها المستثمر المحافظ.

والنوع الآخر من السندات هي السندات التي تصدرها الشركات ذات التاريخ الطويل في السوق وهي أيضا تعد من السندات مضمونة العائد ولكنها تتمتع بدرجة مخاطرة أعلى من سندات الحكومة بسبب احتمالات إشهار إفلاس هذه الشركات ولأنها سندات تصدر بدون ضمانات . أما النوع الآخر من السندات فهي سندات الشركات المتوسطة الحجم والشركات حديثة التأسيس وتتمتع هذه السندات بعائد ثابت أيضا ولكن درجة المخاطرة أكبر مقارنة بالأنواع الأخرى من السندات وعليه فإن مثل هذه

السندات تصدر لقاء تقديم ضمانات من قبل الشركات المصدرة لها وبالتالي فإن توليفة المحفظة الاستثمارية من هذه السندات يولد إيرادات أعلى تتناسب مع درجة المخاطرة.

2. محافظ الربح أو النمو

وهي المحافظ التي تشمل الاستثمار في الأوراق المالية التي تحقق ربح رأسمالي كاستثمار في أسهم المضاربة التي تتغير أسعارها في السوق المالي و تحقق نموا متواصلا في الأرباح الرأسمالية للمحفظة نتيجة ارتفاع الأسعار من خلال المضاربات أو الاستثمار في صناديق النمو التي تهدف إلى تحقيق تحسن في القيمة السوقية للمحفظة، إن شراء الأسهم التي ينتظر لها نمو عال ضمن محفظة الربح يتطلب تطبيق الأسس العامة في إدارة المحافظ الاستثمارية وإن تتمتع إدارة مثل هذه المحافظ بالنشاط والمتابعة المستمرة ومراقبة السوق والظروف الاقتصادية وحركة أسعار الأسهم بصورة دقيقة وواضحة ، حيث إن مفهوم الربح يفترض تحقيق عوائد أعلى من تلك التي يحققها السوق بشكل عام ، ولذلك فإن اختيار هذه المحفظة يتطلب عناية كبيرة لتحقيق هذا الهدف.

محافظ الاستثمارات المتنوعة

وهي المحافظ التي تضم مجموعات متنوعة من الأوراق المالية مختلفة العائد والمخاطرة فقد تكون مجموعة تحقق إيرادات جارية ورأسمالية أو إيرادات جارية فقط أو إيرادات رأسمالية فقط وعادة تسمى إدارة هذه المحافظ بالإدارة الرشيدة ويفضلها المستثمر الرشيد الذي يوازن بين العائد والمخاطرة .أو صناديق الدخل والنمو معا وهي تلبي احتياجات المستثمرين الذين يرغبون في عائد دوري وفي نفس الوقت يرغبون في تحقيق نمو عالي في استثماراتهم .

ومهما يكون نوع المحافظ المختارة فلا بد من أن تكون إدارتها حريصة على تحقيق أهداف المستثمرون و النسبة الكبيرة للاستثمار في المحفظة ستكون للأوراق المالية التي تحقق الدخل في محافظ العائد وكذلك الحال بالنسبة إلى محافظ الربح ، ومن الأهداف الأخرى التي تسعى إليها جميع الأنواع من المحافظ هي المحافظة على رأس المال الأصلي أي الحقيقي للمحفظة لأنه أساس الاستمرار لمشاركة المستثمرون في المحفظة ، وهدف استمرار الحصول على السيولة و الدخل وفقا لحاجات المستثمرين المختلفة والنمو في رأس المال والتنويع في الاستثمار وذلك للتقليل من المخاطرة التي يتعرض لها المستثمر والقابلية للسيولة والتسويق للأوراق المالية المختارة وهذا يعني أن تكون الموجودات المالية (الأسهم والسندات) من النوع الذي يمكن بيعه في السوق في أي وقت.